المرحلة الحالية» تمّت صياغتها بذكاء. وهي تحتوي، على ما يبدو، على تقديم ضمان الى اسرائيل بأن م.ت.ف. لن تشارك في المفاوضات. ولكن يوجد فيها، على ما يبدو، أيضاً، ضمان لـ م.ت.ف. بأنه، في مرحلة ما، مستقبلاً وليس حالياً، سوف تدخل في المسار» (**المصدر نفسه**، ١٢/١/١٩٩٠).

وقد أظهرت الاتصالات اللاحقة لزيارة روبنشتاين، التي أُجريت بين وزارتي الخارجية، الاميركية والاسرائيلية، ان الادارة الاميركية قدّمت طمأنات معيّنة الى اسرائيل، مضمونها ان اسرائيل «لن تفاجأ بمن سيشارك من الفلسطينيين؛ وان اسرائيل لن تطالب باجراء حوار مع من لا ترغب في التفاوض معه». لكن ليس معنى هذا ان عليها ان ترفض ان يضمّ الوفد الفلسطيني مبعدين. وكذلك، تحدث الاميركيون، صراحة، عن ان اسرائيل لا تستطيع ان تختار اعضاء الطرف الفلسطيني الذي سوف تتباحث معه حول مبادرة السلام، أو ان تضع 'فيتو' ضده» (**المصدر نفسه**).

وقد أكد الاميركيون، حسب حاريف، انه لن تعطى ضمانات سرية لأي طرف. وهم ارادوا بذلك تهدئة مخاوف اسرائيل بشأن تقديم ضمانات سرية أُعطيت لـ م.ت.ف. مقابل موافقتها على منح ضوء اخضر للفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، للتجاوب مع المبادرة الاسرائيلية. وأوضح حاريف، ان شامير يحاول تقليل نقاط الخلاف مع حزب العمل، ومع الادارة الاميركية. فهو يميل، على ما يبدو، الى الاعتقاد بأنه اذا ما حصل على ضمان مكتوب، وقاطع، بأن م.ت.ف. لن تشارك في المفاوضات، «فان الخلافات حول ضمانات أكثر لن تشكل خطراً كبيراً، وربما تختفي تماماً، لأن م.ت.ف. سوف ترفض المسار بأكمله» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، فان ثمّة رداً اسرائيلياً رسمياً لم يسلّم، بعد، للادارة الاميركية، كجواب على «مسودة» بيكر. ويبدو ان الاميركيين يتفهّمون الضائقة التي يعاني منها شامير داخل الليكود. وفي هذا الاطار، ذكرت اوساط في الليكود ان شامير سوف يحاول تأجيل الحسم، في هذا الموضوع، في الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، الى ما بعد اجتماع مركز الليكود، في السابع من شباط (فبراير) ١٩٩٠ (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٠)؛ وذلك، وعلى الرغم من محاولات حثيثة يبذلها زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، للاسراع في طرح الموضوع على الطاقم الوزاري، للحسم فيه داخل الحكومة.

وسرّبت أوساط أخرى معلومات مفادها ان الرد الاسرائيلي سُلّم شفهياً للولايات المتحدة الاميركية، وذلك عبر اتصالات هاتفية تمّت بين وزارتي الخارجية، الاميركية والاسرائيلية، عُبّر، في خلالها، عن مواقف وزراء الليكود والعمل، كل على حدة. وقد كشف الوزير الاسرائيلي موشي شاحال (معراخ) بعض نقاط الرد الاسرائيلي، وقال انه اعتماداً على ما جاء في الرد الاسرائيلي، فان لقاء وزراء خارجيات الولايات المتحدة ومصر واسرائيل سوف يعقد قريباً. وأضاف انه توجد، ايضاً، آمال في الوصول الى تشكيل وفد فلسطيني مقبول لدى الاطراف كافة. وهناك تقدّم، أيضاً، في شأن انضمام مبعدين الى الوفد. وأشار الى سابقة مماثلة «أعاد بها، وفي حينها، وزير الدفاع، اريئيل شارون، ثلاثة من المبعدين الى اسرائيل. [أمّا] بشأن رفض الليكود تسمية مرشحين من القدس الشرقية، فيمكن التوصّل، أيضاً، الى صيغة حل لها» (**يديعوت احرونوت**، ١٩/١/١٩٩٠).

وأكدت أوساط اسرائيلية أخرى ما كشفه شاحال، فقالت ان اتصالات روبنشتاين مع المسؤولين الاميركيين تواصلت بعد عودته الى اسرائيل، لحل مشكلة الضمانات التي تطلبها اسرائيل. وفي اطار تلك الاتصالات، تمّ نقل رسالة تضمّنت مواقف بُلورت في مكاتب شامير وارنس وبيرس؛ لكن ذلك لا يعتبر جواباً اسرائيلياً رسمياً، لأن الرد الاسرائيلي سوف «يبحث فيه ويحسم أمره في الطاقم الوزاري المصغّر» (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من تكذيب مكتب رئيس الحكومة لهذه المعلومات، الّا ان وزراء الاشتراطات في الليكود (اريئيل شارون، ودافيد ليفي، واسحق مودعاي) اتهموا رئيس الحكومة بنقض الاتفاق الذي ينص على عدم ارسال رد الى الولايات المتحدة الاميركية قبل اجتماع الطاقم الوزاري. ودعا الوزراء الثلاثة الى عقد اجتماع طارىء للمجلس الوزاري المصغّر، للبحث في «الخطوط الحمر» لمبادرة السلام الاسرائيلية. وقال الوزير ليفي: «يجب اتخاذ